الأمانة العامة - أوراق السياسات

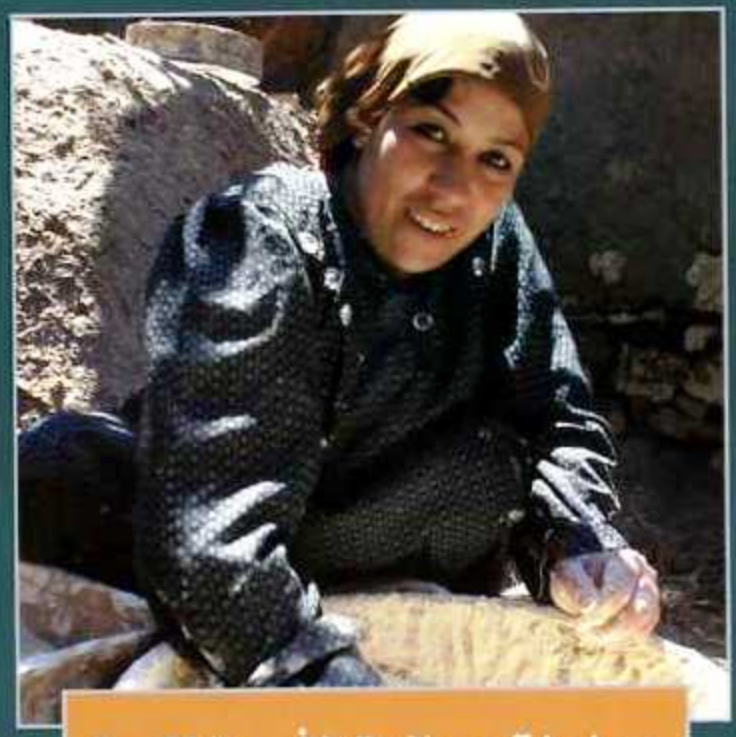

سياسات مساندة الأسر الفقيرة

الحزب الوطني الديمقراطي
فكر جديد

المؤتمر السنوى الرابع

سبتمبر ٢٠٠٦

الفكر الجديد.. وانطلاقة ثانية نحو المستقبل

تمثل هذه الوثيقة حصيلة الدراسة التى تمت داخل أمانة السياسات وتشكيلاتها المختلفة في إطار صياغة سياسات عامة متعلقة بالقضايا التى طرحت في أوراق النقاش في مؤتمرات الحزب السابقة، وكذلك القضايا التى طرحت في البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وبرنامج الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب، والذى شاركت أمانة السياسات في إعدادها، استناداً للدور المنوط بها وفقاً للنظام الأساسى للحزب.

وقد تمت دراسة هذه القضايا في لجان السياسات المتخصصة التى شكلتها أمانة السياسات، ومجموعات العمل داخل هذه اللجان والتى اختصت بدراسة أحد القضايا التى تقع في نطاق اهتمامها بشكل تفصيلى. كما قام المجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات بمناقشة عدد من هذه القضايا ودراسة أبعادها وآثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات في اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع الكوادر الحزبية بالمحافظات، وفى إطار مجموعات العمل التى شكلتها لجان الحزب بالمحافظات والتى رفعت توصياتها لأمانة السياسات.

ولقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق انعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة للحوار الموسع مع حكومة الحزب في الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ، وكذلك الحوار الذى تم مع قطاعات من المجتمع المعنية بهذه السياسات.

ويرى الحزب أن السياسات المطروحة في المؤتمر السنوى الرابع للحزب هى تعبير واضح عن التزام الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته بتنفيذ بنود البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية والبرنامج الانتخابى للحزب في انتخابات مجلس الشعب، وكذلك الالتزام بالاستمرار في صياغة السياسات العامة ذات الأولوية للمواطن، والتى تحقق مصلحته ومصلحة الوطن.

المحتويات

■ مقدمة ١

■ برنامج تمكين الأسر الأولي بالرعاية من خلال رؤية جديدة للتضامن الإجتماعي ٢

■ زيادة المشاركة الإقتصادية للمرأة، وتحسين ظروف العمل ٩

■ خاتمة ١٣

يهدف الحزب إلى تمكين الأسر الأولى بالرعاية والعمل على زيادة المشاركة الإقتصادية للمرأة وتحسين ظروف عملها

مقدمة:

يسعى الحزب الوطنى وحكومته إلى بذل مزيد من الجهود لمحاربة الفقر والاستجابة للاحتياجات الخاصة للمرأة إلتزاماً بمبادئ المواطنة الكاملة، وإدراكاً من الحزب لأهمية استهداف شرائح المجتمع الأكثر إحتياجاً تحقيقاً للعدالة والتنمية.

وفى هذا الإطار ركز الحزب وحكومته فى الأعوام الماضية على مساندة المرأة وتمكينها وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية، وتم العمل على اقتراح سياسات عامة تعكس التزامات الحزب ورؤيته لمواجهة التحديات النوعية فى العديد من المجالات. وتأتى سياسة الحزب وحكومته هذا العام لترجمة تلك الرؤية فى اقتراح سياسات وإجراءات محددة لتحقيق كفاءة البرامج التنفيذية ولإدماج البعد النوعى فى الجهود الحالية لتحقيق أهداف البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية في مجالات محاربة الفقر واستهداف الأسر الأولى بالرعاية وتمكين المرأة على المدى المتوسط والطويل.

ويسعى الحزب والحكومة خلال الفترة القادمة إلى العمل على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول فى تمكين الأسر الأولى بالرعاية من خلال رؤية جديدة للتضامن الاجتماعى وذلك استكمالاً لاهتمام الحزب والحكومة بالجهود الخاصة بتلبية احتياجات تلك الأسر، والتى تتحمل فيها المرأة أعباءً متزايدة وتواجه تحديات عديدة لحماية جميع أفراد الأسرة بصفة عامة والأطفال بصفة خاصة.

أما المحور الثاني فيتمثل فى العمل على تحقيق زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وتحسين ظروف عملها، حيث يدرك الحزب وحكومته أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي سواء كعاملة أو مستثمرة يؤثر إيجابياً على النمو والإنتاجية. فضلاً عن أن المشاركة الاقتصادية للمرأة هى حق إنسانى يوفر الأمان الاقتصادى والاجتماعى لها ولأسرتها، ويحقق إمكاناتها ويوسع من فرص الاختيار المتاحة لها كمواطن فى المجتمع.

وترتكز سياسة الحزب والحكومة على ما جاء في البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، والذى أكد التزام الدولة بسياسة اجتماعية تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الفئات الأولى بالرعاية من أجل حياة أفضل وتأمين لليوم والغد، وهو الالتزام الذى انعكس فى بيان الحكومة وفى تشكيل وزارة التضامن الاجتماعى. ويعمل الحزب وحكومته من هذا المنطلق على تعظيم استفادة الفئات الأولى بالرعاية من البرامج الأخرى التى تضمنها البرنامج الانتخابي.

وتشمل تلك البرامج تطوير الرعاية الصحية وتوفير تأمين صحى لكل مواطن، والارتقاء بمستوى التعليم من حيث بناء المدارس وتدريب المعلمين وضمان جودة التعليم، وتطوير سياسات الإسكان من خلال توفير نصف مليون مسكن للشباب وتقنين وتسجيل الملكيات في العشوائيات وتوصيل الخدمات اللازمة من مياه وصرف صحى وخلافه.

وعلاوة على ما سبق ، يستهدف الحزب وحكومته التنفيذ السريع لما التزم به البرنامج الانتخابي بمد مظلة التأمين الاجتماعي لتشمل ١.٣ مليون أسرة بحلول يونيو ٢٠٠٧. كما يسعى الحزب والحكومة لتطوير بعض جوانب الدعم للأسر التي تحصل على معاشات الضمان الاجتماعي ولا تنطبق عليها شروط برنامج تمكين الأسر الأولى بالرعاية. فضلاً عن العمل على مد مظلة التأمينات الاجتماعي إلى مجموعة جديدة من القطاع غير المنظم الذي يضم أكثر من ٢٣٪ من القوى العاملة، وتمثل فيه المرأة بكثافة.

يهدف برنامج تمكين الأسر الأولى بالرعاية إلى تحسين مستوى معيشة الأسر وتحقيق إعتمادها على ذاتها فى توفير الدخل

المحور الأول:

برنامج تمكين الأسر الأولى بالرعاية من خلال رؤية جديدة للتضامن الاجتماعى

يمثل برنامج تمكين الأسر الأولى بالرعاية حجر الزاوية فى منظومة السياسات الاجتماعية الجديدة، ويشكل تحولاً جذرياً ورؤية جديدة ومنهجاً مختلفاً فى سياسات الضمان الاجتماعى. ويعد هذا التحول في سياسات الضمان الاجتماعى تعبيراً عن التزام الحزب وحكومته بتحقيق الوجه الانسانى للتنمية والذى يؤكد على ضرورة أن يتواكب النمو الاقتصادى مع حماية الفقراء، وأن يشعر المواطن فى حياته اليومية بثمار النجاح والاستقرار الاقتصادى الذى تم تحقيقه على المستوى العام.

ويأتى التحول في السياسات الإجتماعية إدراكاً من الحزب والحكومة بعدم قدرة النظام الحالي على تلبية احتياجات الأسر الفقيرة على الرغم من ارتفاع حجم الموارد المخصصة لدعم السياسات الاجتماعية، ووجود سلبيات فى التغطية وعدم كفاءة وصول الدعم إلى مستحقيه، بالإضافة إلى صعوبة استمرار هذا النظام نظراً لتبنيه مفهوم الإعانات الدائمة بدلاً من مفهوم التمكين. وبالتالي يأتى برنامج تمكين الأسر الأولى بالرعاية لكى يحول السياسات الاجتماعية من مجموعة متفرقة من المساعدات وبرامج الدعم الاجتماعى المقدمة إلى أفراد المواطنين عبر برامج منفصلة إلى برنامج متكامل يتعدى التقسيم القطاعى وتكون فيه الأسرة بجميع أفرادها هى موضع الاهتمام .

ويتبنى البرنامج رؤية تنموية تستهدف تحسين مستوى معيشة الأسر وتمكينها من الخروج من دائرة الفقر وتحقيق عتماد الأسر على ذاتها فى توفير الدخل وعدم احتياجها إلى الدعم الخاص المباشر على المدى الطويل.

ويقوم المنهج المتبع فى هذا البرنامج على إطار من الالتزام المتبادل بين الدولة والأسرة من خلال حزمة واضحة من الحقوق والواجبات. ويختلف هذا المنهج بصورة واضحة عن منهج المساعدات المادية المباشرة، حيث إنه يتضمن مسئوليات متبادلة وشروط للاستمرار فى البرنامج. كما يعتمد هذا المنهج على المتابعة الدورية للأسر من الإخصائيين الاجتماعيين وعلى المشاركة المجتمعية التى تتيح حشد الموارد اللازمة وتحقيق الشفافية والعدالة وكفاءة التنفيذ.

تحقيق مشاركة المجتمع المدنى فى تحمل جانب من المسئولية الإجتماعية

وتشمل العناصر الأساسية لهذا البرنامج ما يلى :

■ الوحدة المستهدفة من خلال تنفيذ البرنامج هي الأسرة.

■ تعريف الفقر بمايتعدى الفقر المادى ويشمل الجوانب المتعددة لفقر القدرات ويستجيب للاحتياجات الأساسية والفعلية للأسر الأكثر فقراً.

■ تتسم الخدمات التي يتم تقديمها بالمرونة حتى تستجيب لأوضاع كل أسرة.

■ تكامل الخدمات المقدمة وتتعدى التقسيم القطاعى وتشمل الدعم المباشر والتمكين وكذلك التعريف بالبرامج الاجتماعية الأخرى.

■ تبادل المسئوليات والواجبات من خلال هذا البرنامج بين الأسرة والحكومة، فضلاً عن وجود شروط للاستمرار فى هذا البرنامج تستهدف تنمية الفئات الفقيرة وتحويلها إلى فئات مستقلة تستطيع الاعتماد على ذاتها فى توفير الدخل.

■ يعتمد البرنامج على الدور الإيجابى للأخصائيين الاجتماعيين والمشاركة المجتمعية.

■ يتسم البرنامج بأنه طويل المدى.

ويكتسب برنامج تمكين الأسر الفقيرة أهمية خاصة لتزامنه مع تطور التوجه الاقتصادى للدولة من كونها المنفذ الرئيسى للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إلى تعزيز دور القطاع الخاص فى هذا الشأن، مع استمرار مسئولية الدولة عن إرساء ومتابعة تنفيذ القواعد العادلة لاقتصاديات السوق وعن ضمان المناخ الايجابى المساند الذى يحقق المصلحة العامة. فضلاً عن مشاركة المجتمع المدنى فى تحمل جانب من المسئولية الاجتماعية.

وقد شملت التغيرات في التوجهات الاقتصادية أيضاً تزايد الدعوة بضرورة تحقيق كفاءة السياسات الاجتماعية الموجهة للفقراء والتي صاحبتها مناقشات موسعة عن تحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى. وتستند تلك الدعوة إلى العديد من الدراسات التى أشارت إلى أن نسبة مرتفعة من الدعم العينى تتوجه لغير الفقراء، إضافة إلى أن نسبة كبيرة من الفقراء لا تحصل على الخدمات المجانية المقررة مثل التعليم والصحة أو قد تحصل عليها بجودة متدنية أو مقابل عبء نقدى لا يستهان به من التكلفة غير المباشرة.

ولقد أكد الحزب على التزامه ليس فقط بمكافحة الفقر ولكن أيضاً بالاستجابة لمتطلبات محدودى الدخل. كما أرسى الحزب عدداً من المبادىء والمفاهيم فى ورقة "التوجه الاقتصادى" تؤكد على:

■ المحافظة على مستويات الدعم الحالية فى إطار يفعل مفاهيم الاستهداف والتصنيف والمفاضلة على النحو الموضح.

■ حصر ورصد المستحقين والتأكد من وصول الدعم إلى الفئات المستهدفة.

■ إرساء مفهوم اللامركزية فى تقديم الدعم، والتوقف عن أسلوب المركزية فى تصميم مكونات برنامج الدعم.

■ الاتجاه نحو تنويع خصائص برامج الدعم من خلال تقديم الخدمات التى تقدم من خلال الحكومة لتناسب الفئات المتلقية.

■ قيام الحكومة بتقديم بعض الخدمات من خلال التعاقد مع القطاع الخاص حتى تتيح تطوير متخصص للخدمات وتفعل من رقابتها على جودة الخدمة.

ومن الضرورى التأكيد على الطبيعة الخاصة لبرنامج تمكين الأسر الأولى بالرعاية، وأهمية تخطيطه وتنفيذه بصورة مستقلة عن تخطيط وتنفيذ السياسات العامة والأهداف القومية المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، مع توفير المرونة الكافية له التى تتيح الاستفادة من الآثار الايجابية للسياسات القومية العامة. ونعرض بإيجاز لأهم معالم الطبيعة الخاصة لبرنامج تمكين الأسر الفقيرة والأولى بالرعاية.

الإلتزام بتلبية إحتياجات الأسر الأولى بالرعاية وليس ترشيد الدعم

أولاً: المعالم الخاصة ببرنامج تمكين الأسر الأولى بالرعاية

١- المدخل الأساسى للبرنامج هو الإلتزام بتلبية إحتياجات تلك الأسر وليس ترشيد الدعم مما قد يتطلب موارد إضافية وأنواع جديدة من الخدمات والمساندة.

حيث تلتزم الدولة بمساندة الأسر الفقيرة الأكثر احتياجاً بهدف تحسين مستوى معيشتها وتمكينها من الخروج من دائرة الفقر. ويتم ذلك بمزيج من الدعم الخاص المباشر ومن تشبيك الأسر وضمان استفادتها من برامج خدمات عامة تتناسب مع الاحتياجات المختلفة لتلك الأسر حسب خصائصها وتركيبها العمرى. ومن هنا يجب العمل على حصر للاحتياجات المطلوبة لتنفيذ البرنامج وتحديد آلية الاستجابة والميزانية المطلوبة وكيفية توفيرها ومسئولية الأطراف المختلفة. فضلاً عن ضرورة تحقيق أقصى استفادة للأسر الأولى بالرعاية من البرامج الأخرى التى تضمنها البرنامج الانتخابي مثل برامج الصحة، والتعليم، والإسكان، والعمل.

٢- يمثل البرنامج أحد محاور المنظومة الشاملة للسياسة الاجتماعية الجديدة، والتى تشمل مجموعة برامج تترجم السياسة الاجتماعية للدولة وتتوجه تلك المنظومة لفئات أخرى قد لا تنطبق عليها الخصائص المطلوبة فى برنامج تمكين الأسر الفقيرة، حيث يأتي برنامج تمكين الأسر الفقيرة الأولى بالرعاية فى إطار من الالتزام المتبادل بين الدولة والأسرة من خلال حزمة واضحة من الحقوق والواجبات تتيح تحسين مستوى معيشة الأسرة واستمرارية هذا التحسن، وتحقق عدم احتياج الأسرة للدعم الخاص المباشر على المدى الطويل. ومن هنا يرتبط اختيار الأسر بموقعها من حيث حدة الفقر وقدرتها على تحقيق عدم استمرار الاحتياج للدعم المباشر بعد فترة زمنية وكذلك موافقتها على الالتزام بحزمة الواجبات المطلوبة.

من أهم المعالم المطلوب تحقيقها فى البرنامج المرونة والموضوعية فى إضافة أو إستبعاد الأسر وضمان الدقة والعدالة من خلال آلية مستقلة تتابع شمول وعدالة التغطية

٣- متطلبات التنفيذ الناجح للبرنامج متعددة ومتشابكة وتتطلب جهد تحضيرى وتعتمد على توافر مهارات فنية وقدرات تنظيمية وتنسيقية وإطار مؤسسى فاعل ومشاركة مجتمعية.

■ جهد تحضيرى: لابد أن يسبق تنفيذ البرنامج جهد تحضيرى لتحقيق الإعلام والمشاركة على المستوى المحلي وإنشاء الإطار المؤسسي وتدريب المشاركين واختيار الأسر وتقدير وتوفير الميزانية من خلال صندوق مستقل وإنشاء قواعد بيانات تفصيلية.

■ المهارات البشرية: يتطلب استهداف البرنامج للأسرة بدلاً من الفرد قدرة فنية على التعامل مع الأسر ذات الاحتياجات المختلفة كوحدة واحدة تخضع لمعايير واضحة تتيح ترتيبها على سلم الأولويات. كما يتطلب أيضاً القدرة على تلخيص وحفظ واسترجاع البيانات الخاصة بتلك الأسر فى قاعدة بيانات مرنة تسمح بالإضافة والحذف، بالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة للاستجابة المرنة لاحتياجات الأسر تتطلب توافر كادر من الإخصائيين الاجتماعيين يتمتع بالكفاءة والنزاهة. كما أن التشبيك بالخدمات العامة يستدعى وجود قدرات تنظيمية وتنسيقية.

■ إطار مؤسسى فعال: يتطلب هذا البرنامج إعطاء سلطات تقديرية ومسئوليات واسعة للقائمين عليه بحيث ترتبط تلك السلطات بتخصيص الموارد وبالقدرة على التشبيك بالخدمات العامة. إن المرونة والموضوعية فى إضافة أو استبعاد أسر، وضمان الدقة والعدالة فى تحديد الأسر المستهدفة بالبرنامج تعد من أهم المعالم المطلوب تحقيقها.

يرتبط إختيار الأسر فى البرنامج بموقعها من حيث حدة الفقر وبقدرتها على تحقيق الإعتماد على الذات فى توفير الدخل بعد فترة زمنية وموافقتها على الإلتزام بحزمة من السياسات

■ المشاركة المجتمعية: يعتمد تحقيق التوازن بين السلطة التقديرية لمنفذى البرنامج ومتطلبات العدالة والشفافية على وجود آلية مستقلة تتابع شمول وعدالة التغطية ومحاذير التنفيذ، و تطرح مقترحات لتصحيح المسار. وتعد مشاركة المجتمع المدنى والمجتمع المحلى فى تلك الآلية المستقلة من أهم عناصر نجاحها، كما قد تساهم تلك المشاركة فى توفير قدر من الموارد الإضافية. ويري الحزب أن نجاح واستمرارية هذا البرنامج يرتبط بأسلوب تنفيذه وإكتسابه لثقة المجتمع المحلى وقدرته على تحقيق التواصل بين المجتمع المدنى والأجهزة التنفيذية.

ثانيا: السياسات والإجراءات المقترحة

١- إصدار وثيقة تفصيلية للبرنامج يتم مراجعتها دورياً:

يؤكد الحزب وحكومته على ضرورة إصدار وثيقة تفصيلية للبرنامج تتضمن شرح واضح ومتكامل للرؤية الجديدة وخطط التنفيذ وتمثل مرجعية لمتابعة البرنامج وتطويره دورياً لتحقيق تنفيذه لأهدافه.

كما تتيح تلك الوثيقة المعلومات اللازمة لمواجهة الخلط السائد بين مناقشات ترشيد الدعم وخصوصية برنامج تمكين الأسر الأولى بالرعاية. ويمكن استخدام هذه الوثيقة أيضاً فى الإعلام عن البرنامج ومراحل تنفيذه بهدف تشجيع الحوار والمناقشة وتلقى المقترحات. ومن المتوقع أن يساهم وجود وثيقة تفصيلية فى إضفاء الثقة والمصداقية على البرنامج مما يتيح حشد الموارد المجتمعية والدولية.

ونظراً للطبيعة التجريبية لهذا البرنامج ولإتاحة الفرصة للمعرفة التراكمية فإن التوجه الحالى للحزب والحكومة هو أن يتم إصدار وتعديل تلك الوثيقة على مراحل متعددة، على أن تبدأ الوثيقة بتفاصيل المراحل الأولى للبرنامج (والتى من المتوقع أن تشمل تجارب تنفيذية وأنشطة تحضيرية موازية) ويتم استكمالها اعتماداً على نتائج الأنشطة التحضيرية وخبرات التنفيذ فى المرحلة الأولى.

ويرى الحزب والحكومة أن تشتمل الوثيقة التفصيلية على:

■ الأهداف الإستراتيجية من حيث تحقيق الأمان الاجتماعى والتمكين.
■ الأهداف التفصيلية لكل مرحلة من مراحل البرنامج.
■ الفئات المستهدفة، حزم الخدمات، الأنشطة، الخطة الزمنية ومعايير النجاح.
■ أساليب التنفيذ.
■ تقسيم واضح للأدوار والمسئوليات على المستوى المحلى والمركزى، مع الاهتمام بصورة خاصة بكيفية التنسيق مع الجهات التنفيذية الأخرى (الصحة، التعليم، الإسكان، القروض، التدريب، ....) لتشبيك أسر البرنامج وضمان حصولها على خدمات ذات جودة مرتفعة.
■ الميزانية المخصصة.
■ خطط المتابعة والتقييم.
■ آليات استهداف المرأة والاستجابة للاحتياجات الخاصة بها.

٢- إدماج النوع الاجتماعى فى جميع خطوات التخطيط والتنفيذ والتقييم:

حيث أنه من الضروري مراعاة اختلاف طبيعة واحتياجات المرأة فى الأسر الأولى بالرعاية وأن يراعى التخطيط والتنفيذ والتقييم تحقيق الاستجابة لتلك الاحتياجات. ويشمل إدماج النوع الاجتماعى استهداف الأسر الفقيرة التى تعيلها المرأة، والإناث بلا مأوى والمطلقات والأرامل اللاتى لا عائل لهن وأسر الإناث اللاتى يعملن بمهن هامشية (خدمة المنازل). كما يشمل استهداف الخدمات التى يزداد فيها احتياج المرأة مثل عدم وجود بطاقات شخصية أو ضعف فرص الإقراض والتدريب.

٣- تحقيق التوازن بين تحقيق مشاركة المجتمع المحلى وتوفير الخبرة والمساندة الفنية المركزية لإنجاح البرنامج:

حيث يجب مراعاة اختلاف الخصائص والاحتياجات بين المحافظات وأهمية مشاركة المجتمع المحلى في مسئولية تحديد الفئات والأسر الأكثر فقراً وفى متابعة البرنامج والمساهمة في إنجاحه.

إستهداف الأسر الفقيرة التى تعيلها إمرأة.والإناث اللاتي بلا مأوى والمطلقات والأرامل اللاتي لا عائل لهن وأسر الإناث اللاتى يعملن بمهن هامشية

٤- التحديد التفصيلي للأدوار والمسئوليات وتحقيق التزام الشركاء:

حيث تتعدى حزمة الخدمات المتوقعة الدعم النقدي المباشر أو تشبيك بالخدمات العامة لتشمل الاستفادة من الخدمات الإجتماعية الإضافية التي التزم بها بيان الحكومة . وقد تشمل أيضاً محاور جديدة للمساندة. من الضروري أن تشمل تلك المحاور فرص لتوفير أنشطة اقتصادية ذات عائد ملائم (مثل منح قروض، رفع المهارات والتدريب، إرشاد زراعي، أسواق ومعارض والمساعدة في إصدار بطاقات شخصية لجميع أفراد الأسرة البالغين).

٥- تبنى مدخل متدرج للتنفيذ يتم تعميمه على مراحل عمل متوازية/متتالية:

وذلك نظراً للطبيعة الخاصة للبرنامج واحتياجه لجهد تحضيرى مكثف. فمن الضروري تحقيق المواءمة بين تخصيص فترة زمنية كافية للإعداد الجيد لضمان نجاح تنفيذ الرؤية التنموية الجديدة والالتزام الاجتماعى المتضمن فى هذا البرنامج وبين أهمية تحقيق إنجازات سريعة يشعر بها المواطن العادي. ومن هنا يسعى الحزب وحكومته للعمل على أن يتم الجهد التحضيرى بالتوازى مع تجارب تنفيذية فى بعض المحافظات ومجموعة من الأنشطة الموازية ذات العائد السريع.

ويهدف الحزب بالتعاون مع الحكومة إلى بدء العمل التنفيذى فى عدد محدد من المناطق المختارة ومع مجموعة من الأسر تحصل حالياً على معاشات الضمان الاجتماعى وتنطبق عليها شروط برنامج تمكين الأسر الفقيرة. ويمكن ضم أسر أخرى مثل الأسر التى لا دخل لها أو لا عائل لها. وأسر العمالة الهامشية. وأسر المطلقات والأرامل اللاتي لا عائل لهن.

ويرى الحزب وحكومته أهمية أن يتضمن التصور التفصيلى خصائص الأسر المستهدفة ونوعية الخدمات فى المرحلة الأولى والتى سيتم خلالها التنفيذ فى مناطق مختارة. كما يجب أن يتضمن هذا التصور أيضاً تفاصيل الأنشطة التحضيرية لإرشاد التخطيط والتنفيذ فى مرحلة تعميم البرنامج.

أ- المرحلة التحضيرية للبرنامج:

تهدف تلك المرحلة إلى ضم أسر تحقق ثلاثة شروط أساسية، تتمثل فى انطباق معايير البرنامج وإمكانية تأهيل أحد أفراد تلك الأسر للحصول على دخل مناسب وموافقة الأسر على القيام بمسئولياتها . كما تهدف تلك المرحلة أيضاً إلى توفير مرونة فى إضافة أسر جديدة تبعاً للموارد المتاحة وقدرات البرنامج على استيعاب أسر إضافية.

ويرى الحزب وحكومته أن تبدأ المرحلة التجريبية باستهداف أسر من بين المجموعات التالية:

- الأسر الحاصلة على الضمان الاجتماعى ومعاش السادات.
- الأسر التى تنطبق عليها شروط الحصول على الضمان الاجتماعى ومعاش السادات (ولا تحصل عليه).
- أسر تعولها إمرأة ويقل فيها دخل الأسرة عن خط الفقر المقدر للأسر (والذى يختلف حسب المنطقة والتركيب العمرى والسكانى للأسرة).
- أسر العمالة الهامشية ذات الدخل المتقطع.

كما يرى الحزب والحكومة ضرورة أن تتوامم الخدمات مع الاحتياجات المختلفة للأسرة والتى تتضمن خدمات صحية (العلاج على نفقة الدولة). وبطاقة تموين. ومساندة نقدية. وإعادة تأهيل والمساعدة فى الحصول على فرصة عمل (إقراض أو الاستفادة من فرص العمل الجديدة). وتحسين ظروف السكن. ومن الضرورى مراعاة أن تشمل مسئوليات الأسرة الالتزام بتعليم الأطفال فى مراحل التعليم الأساسى. والرعاية الصحية الأولية الملائمة للأطفال (خاصة التطعيمات). والمشاركة فى حضور ندوات التوعية خاصة المرتبطة بتنظيم الأسرة وعلاقات النوع الاجتماعى. والمشاركة فى فصول محو الأمية. ويجب التأكيد على أن يراعى البرنامج عدم تحول أى زيادات فى حجم الأسرة إلى ميزة تفضيلية فى حجم الخدمات المقدمة (خاصة المقابل النقدى).

ب- مرحلة تعميم البرنامج:

يؤكد الحزب وحكومته على أهمية تبنى منهجية علمية ملتزمة بالشفافية لإختيار الأسر المستهدفة تتيح آلية واضحة لترتيب الأسر التى تنطبق عليها معايير المشاركة فى البرنامج طبقا لشدة الاحتياج ومرونة فى خروج ودخول أسر جديدة للبرنامج. كما يستلزم ذلك تطوير قاعدة بيانات متكاملة تتيح متابعة الأسر والتقييم الدورى للبرنامج. ويجب تكليف وتعيين الكوادر الفنية المتخصصة وإعداد البرنامج التدريبى لها وللمشاركين فى البرنامج. ويعتبر الإخصائيين الاجتماعيين ومسئولى نظام المعلومات ركائز أساسية فى هذا البرنامج. كما أنه من الضرورى أن يشمل البرنامج التدريبى القيادات المحلية والمشاركين فى المجتمع المدني. ويدعو الحزب والحكومة لبدء مجموعة من الأنشطة الإضافية المساندة تشمل:

■ حصر وإعداد قاعدة بيانات للموارد المحلية فى المناطق المختارة (جمعيات- رجال أعمال- محليين- قيادات طبيعية- تنظيمات ومؤسسات علمية- قواعد بيانات.....) ودراسة آليات الاستعانة بها.

■ الإعداد للتوظيف الناجح لتكنولوجيا الحاسب، ويشمل ذلك إنشاء قواعد بيانات دقيقة تشمل بيانات تفصيلية عن الأسر واحتياجاتها، كما تشمل أيضاً تفاصيل عن الجمعيات الأهلية العاملة فى المجتمع المحلى والموارد المتوفرة. إضافة إلى ذلك فإن ذلك التوظيف يتيح الاستفادة من المسوح والبيانات المتوفرة، خاصة فيما يخص قواعد بيانات الأفراد الذين يحصلون حالياً على معونات من وزارة التضامن الاجتماعى.

■ دراسة بعض التجارب المصرية الناجحة لتمكين الأسر الفقيرة والتى تم تنفيذها فى المجتمعات المحلية والاسترشاد بتلك التجارب فى تخطيط البرنامج.

٦- التخصيص التفصيلى للميزانية والاعتماد على موازنة الأداء:

حيث يعتمد نجاح هذا البرنامج على تحقيق الاتساق بين الاحتياجات وحجم الموارد المخصصة للاستجابة لتلك الاحتياجات. وقد يكون من المناسب التأكيد على أن الموازنة الحالية المخصصة لمواجهة الالتزام الاجتماعى للدولة هى موازنة كبيرة نسبياً خاصة فى ضوء التزام الحكومة بالعديد من الخدمات الإضافية المتضمنة فى البرنامج الانتخابى ولذلك يسعى الحزب والحكومة إلى تحقيق كفاءة استخدام تلك الموارد وأهمية تخصيص موارد محددة لتلك الخدمات الإضافية، وذلك إضافة إلى ضرورة إعداد "موازنة الأداء والموازنة المستجيبة لاحتياجات الفقراء" فى برنامج تمكين الأسر الفقيرة والاستعانة بالخبراء الوطنيين والتجارب الناجحة لبعض الجهات فى هذا المجال.

كما يستهدف الحزب، على المدى الطويل - خاصة بعد نجاح تجارب التنفيذ فى المرحلة الأولى - إعادة توزيع الأولويات فى الإنفاق الحكومى فى عمومه والاستفادة من الموارد الإضافية الناتجة عن تحقيق كفاءة الدعم إضافة إلى تخصيص الميزانية الإضافية اللازمة.

ثالثاً: أداء السياسة الاجتماعية الجديدة على المدى القصير

بالإضافة إلى أهمية بدء العمل التخطيطي والتنفيذي في عدد محدد من المناطق المختارة، فإن هناك العديد من البرامج والجهود الموجهة حالياً لمساندة الأسر الفقيرة. وقد بدأت بالفعل وزارة التضامن الاجتماعى في اتخاذ الخطوات التالية :

١- التنفيذ السريع لما التزم به البرنامج الانتخابي للسيد الرئيس بمد مظلة الضمان الاجتماعى لتشمل مليون أسرة خلال هذا العام بقيمة تتراوح بين ٨٠ إلى ١٠٠ جنيه، بالإضافة إلى المنح الدراسية بواقع ٢٠ جنيه لكل تلميذ، وتطوير بعض جوانب الدعم للأسر التى تحصل على معاشات الضمان الاجتماعي ولا تنطبق عليها شروط برنامج تمكين الأسر الفقيرة، ومن أمثلة هذا ضم أصحاب معاش السادات مستحقي الضمان الاجتماعي والبالغ عددهم ٢٥٠ ألف أسرة، ودراسة الحالات التى ينطبق عليها معاش القانون ١١٢ وضمها لمستحقي الضمان الاجتماعي، وإصدار بطاقات تموين للأسر الخاضعة للضمان الاجتماعي وليس لها بطاقة تموين وعددهم حالياً حوالي ٣٠٠ ألف أسرة، وتوصيل بعض المعاشات إلى المنازل تيسيرا على المواطنين.

٢- التعـاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لمضاعفة عدد الأسر المستفيـدة من برنامج الأسر المنتجة ليصل إلى ٢ مليون أسرة، وتقديم الخدمات التسويقية من خلال ١٣٦ معرض منتشرة على مستوى الجمهورية.

٣- التعاون مع بنك ناصر الاجتماعي لتمويل أكثر من ٦٠ ألف مستفيد من خلال برنامج الحصول على مسكن ملائم بقيمة ٥٦٢ مليون جنيه، وسوف يتم مضاعفة المبلغ لزيادة عـدد الأسـر خـلال ثـلاث سنـوات إلى ٥٠ ألف أسـرة، بالإضـافة إلى صرف مبلغ ١٠٢،٣ مليون جنيه لعدد ١٧٣٩٣ مستفيـد من برنـامج تطويـر المشروعـات الصغيـرة.

٤- زيادة الحد الأقصى المقرر شهريـا للمواطنيـن المقرر لهم نفقة ليصبح ٥٠٠ جنيه بدلا من ٣٠٠ جنيه، ويعد ذلك إضـافة هـامة لجهود تنفيذ أحكـام النفقة من خلال بنك ناصر الاجتماعي والتي بلغت حوالي ٢٥ ألف حكم، استفاد منها ٥٣ ألف مستفيد بقيمة إجمالية بلغت ٢٥ مليون جنيه.

٥- كمـا تضمنـت جهود وزارة الصحـة لإصـلاح القطاع الصحي وتحقيق جودة وشمولية الخدمات الالتزام بتوفير الرعاية الصحية الشاملة للفقراء ومحدودى الدخل. وقد تضمنت الجهود الموجهة للفقراء ما يلى:

■ إستمرار برنامج العلاج على نفقة الدولة والذي بـلغت قيمة الإنفـاق السنوي عليه مـا يزيد عن ١٠٨ مليار جنيه موجهة لما يقارب ١٠٢ مليون مواطن.

■ برنامج التغطية الشاملة للخدمات الصحية الأولية والتي تم الانتهاء من تقييم المرحلة الأولى منها فى خمس محافظات.

■ هذا بالإضـافة لبرنـامج تطويـر التأمين الصحي ومد مظلتـه لتغطي كـافة المواطنيـن مع تحمل الدولـة لقيمة اشتراكات الأسر الفقيرة طبقاً لسياسات إصلاح التأمين الصحي بالبرنامج الإنتخابي.

٦- كمـا توجهت جهود الارتقـاء بمستوى التعليـم للأسر الفقيرة من خلال استهداف التوسع في بناء المدارس فى المناطق ذات الكثافة المرتفعة فى الفصول. ولقد تم فعلاً إنشاء ٤٩٩ مدرسة جديدة سيتم العمل بها مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ وجارى استكمـال إنشـاء باقي المدارس تحقيقاً للبرنامج الانتخابي فى مشروع "إنشاء ٣٥٠٠ مدرسة".

٧- ولقد شملت الجهود المبذولة حالياً والمستهدفة على المدى القصير فى مجال الإسكان والمرافق، توجهاً واضحاً لتحسيـن الظـروف المعيشيـة للأسر الفقيـرة من خـلال برامج لتوصيل مياه الشرب لآخر قرية محرومة، والتوسع فى تقديـم خدمـات الصـرف الصحي وجهود تـطويـر العشوائيات حيث تم الانتهاء من تطوير ٩٦ منطقة عشوائية فى أربع محافظـات (القاهرة، الإسكندريـة، القليوبيـة، الجيـزة) والبدء فى تطويـر ٦٠ منطقـة عشوائيـة أخرى.

ويرى الحـزب وحكومته أهمية استخـدام أسـاليب متعددة للتقييم تشمل برامج متابعة وتقييم داخلية، وبرنامج متابعة وتقييم مستقل على المستوى المحلى تحت مظلـة جمعيـة أهليـه ومركز بحثي محلي، ولجان متـابعة تنفيذ محلية من الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال فى كل محافظة، وآليـات مركزية مستقلة بالاعتماد على المراكز البحثية المتخصصة.

المحور الثاني

زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وتحسين ظروف العمل

يؤمن الحزب الوطني وحكومته بأهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة لتحقيق النمو والتنمية. وبالسعي نحو إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وضرورة إفساح المجال أمامها للمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية. لذلك فقد تضمن برنامج عمل حكومة الحزب الوطني العديد من الإجراءات والسياسات التي تساند تنمية المرأة.

وتشمل تلك الإجراءات تصديق مصر على أغلب الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحماية المرأة من التمييز وتفعيل دورها في المجتمع لتصبح شريكة في التنمية بجانب الرجل. كما أن الدستور المصرى يكفل عدم التمييز وينص أيضا على أن "تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية".

ويهدف البرنامج الإنتخابي إلى تدعيم مكانة المرأة في المجتمع، وزيادة مشاركتها الأقتصادية من خلال مراعاة الأبعاد المتعلقة بالمرأة العاملة حال وضع سياسة قومية للعمالة فى مصر في إطار الحوار الدائر مع العمال بالنقابات والاتحادات العمالية للوصول إلى اتفاق حول أفضل إطار لإدماج النوع الاجتماعي في هذه السياسة

ومن هنا فإن ورقة الحزب لسياسات دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة تتوجه إلى مساندة تنفيذ البرنامج الانتخابى وضمان استجابة الجهود التنفيذية للاحتياجات النوعية للمرأة من خلال ثلاث عناصر رئيسية وهى: التأكيد على حصول المرأة على نصيبها العادل من فرص العمل الجديدة، وتحسين ظروف العمل التى تشكل عاملاً أساسياً طارداً للمرأة من سوق العمل وتحقيق المساندة المجتمعية والمؤسسية لأسر الأمهات العاملات

أولاً: الجهود والإنجازات فى مجال المشاركة الاقتصادية

١- جهود مواجهة البطالة:

تتضافر جهود مواجهة البطالة فى عدد من الاتجاهات مستهدفة تحقيق النمو الاقتصادى وتوفير متطلباته من خلال توفير فرص عمل جديدة، ورفع القدرات التنافسية للعامل المصري.

وتشمل تلك الجهود تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مصانع جديدة، وتوفير مناخ مساند للإنتاجية والاستثمار، وتشجيع الإقراض والتدريب لإنشاء مشروعات صغيرة مدرة للدخل، ورفع القدرات التنافسية للعامل المصرى من خلال إصلاح أنظمة التعليم الفنى ومنظومة التدريب وتبنى برامج التدريب من أجل التشغيل.

٢- جهود تحقيق التوازن بين حقوق طرفى العملية الإنتاجية:

توجه جهود الحزب وحكومته نحو مساندة التزام القطاع الخاص بالحقوق العمالية. ولقد أكد الشركاء الاجتماعيون أن الحوار الاجتماعى هو السبيل الأفضل لإيجاد مناخ ملائم للاستثمار، ويحقق توازنا للمصالح بين طرفى العملية الإنتاجية.

٣- جهود تحقيق المساندة المجتمعية والمؤسسية لأسر الأمهات العاملات:

لقد شملت الجهود المبذولة عدداً من الإجراءات التى من المتوقع أن تساهم فى مساندة المنظومة الثقافية الداعمة لعمل المرأة. وتشمل تلك الإجراءات قانون الضرائب الجديد والذى ساوى فى المعاملة الضريبية بين المرأة والرجل العاملين. كما تم إعداد مشروع قانون استفادة الزوج الأرمل من معاش الزوجة العاملة. وكلاهما

يزيد من مردود عمل المرأة على الأسرة. كما قامت الحكومة باتخاذ القرارات الوزارية والإجراءات التى تنطبق على العاملين بأجهزة الدولة المختلفة لمواجهة عقبات الحصول على عدد من الحقوق المنصوص عليها بالقانون والموجهة أساساً لمساندة أسر المرأة العاملة. ويتضمن ذلك تفعيل الحصول على حق العمل لبعض الوقت وأيضاً المساواة بين الذكور والإناث فى الحصول على هذا الحق وتيسير تنفيذ قرارات النقل لجمع شمل الأسرة.

ثانياً: الاحتياجات الخاصة للمرأة

تتركز أهم التحديات النوعية للمرأة فى:

١- ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة فى الفئات الأقل تعليماً والانخفاض النسبى لتلك المشاركة فى الفئات الأكثر تعليماً. حيث إن نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة فى سوق العمل فى عام ٢٠٠٤ بلغت حوالى ٢٤٪ من إجمالى المشاركة الاقتصادية للذكور والإناث* وهى نسبة شديدة الانخفاض مقارنة بنظيراتها فى الدول النامية وبالاستثمارات الوطنية فى مجال التعليم واعتبارات الاستخدام الأمثل لرأس المال البشرى.

٢- تزايد نسبة عدم مشاركة المرأة العاملة فى سوق العمل بين المتزوجات، حيث تتباين نسب المشاركة الاقتصادية بصورة واضحة حسب الحالة الزواجية، وتشير نتائج المسح السكانى الصحى لعام ٢٠٠٠ إلى أن نسبة النساء العاملات بأجر نقدى (فى الشريحة العمرية ٢٠-٢٩ سنة) تصل إلى ٢١٪ بين غير المتزوجات مقارنة بـ ٩٪ بين المتزوجات

توفير قاعدة معلومات عامة تتيح متابعة نتائج الجهود المبذولة والمساهمة فى توفير فرص العمل الجديدة للمرأة من خلال التركيز على المحافظات

٣- وجود نسب بطالة حادة وفجوة نوعية متسعة تتركز فى فئات التعليم المتوسط تليها الفئات الأكثر تعليماً، كما تتباين نسب البطالة بصورة واضحة بين المحافظات. ومن الجدير بالذكر أن نسبة البطالة بين النساء تبلغ أكثر من أربعة أمثال النسبة بين الرجال حيث وصلت فى عام ٢٠٠٤ إلى ٢٤٪ (فى الشريحة العمرية ١٥-٦٤) مقارنة بـ ٦٪ بين الرجال. وعلى الرغم من أن عدد المشتغلين من الذكور يصل إلى ١٤.٩ مليون مشتغل بالمقارنة بحوالى ٣.٨ مليون من الإناث، فإن عدد الإناث العاطلات (الباحثات عن عمل) يصل إلى ١.٢ مليون مقارنة بـ ٠.٩ مليون من الذكور.

ثالثاً: السياسات والإجراءات المستهدفة للإستجابة للإحتياجات الخاصة للمرأة

■ يؤمن الحزب وحكومته بأهمية استفادة المرأة من فرص العمل الجديدة من خلال التركيز على المحافظات وعلى مستويات التعليم المتوسط التى تزداد فيها بطالة المرأة، وتوفير قاعدة معلومات عامة تتيح متابعة ناتج الجهود. ويؤكد على استمرارية توفير تلك البيانات والمؤشرات فى قاعدة بيانات النوع الجارى تنفيذها بالتعاون بين الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والمجلس القومى للمرأة.

■ قيام جميع الجهات المشاركة فى تنفيذ برنامج الـ ٤.٥ مليون فرصة عمل بمتابعة وتقييم مردود جهودهم على بطالة المرأة وذلك من خلال توفير وتحليل البيانات الخاصة بالإناث وربطها بمستوى وخصائص بطالة الإناث المستهدفة من كل جهة.

* بحث العمالة بالعينة لعام ٢٠٠٤، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٥

مساندة المرأة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال حزمة من السياسات والإجراءات لضمان إستفادة المرأة من سياسات الإقراض والتمويل

■ مساندة دور المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال حزمة من السياسات والإجراءات لضمان تحقيق استفادة المرأة من سياسات الإقراض والتمويل والمساعدات الفنية والتسهيلات الإئتمانية وتشمل تلك السياسات:

■ مراجعة سياسات الإقراض والتمويل والمساعدات الفنية للإناث وتوفير التسهيلات الائتمانية للمرأة فى كل جهة من الجهات ذات العلاقة واقتراح السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق استفادة المرأة منها

■ توفير آليات ومصادر خدمة جديدة وأكثر ملاءمة للمرأة مثل تقديم التمويل من خلال شبكات البريد أو منافذ خاصة بالمرأة بالبنوك أو وحدات مصرفية متنقلة.

■ إنشاء صندوق تأمينات خاص بالمرأة التى تدير مشروعات متوسطة أو صغيرة أو متناهية الصغر.

■ توجيه عناية اقتصادية واجتماعية خاصة إلى المرأة المعيلة، تبدأ بوضع منظومة للرعاية المتكاملة لهذه المرأة وتضمن لها حدا أدني من المعيشة، وزيادة فرص استفادة المرأة المعيلة من قروض المشروعات الصغيرة بإتاحة برامج إقراض متنوعة توجه لها.

■ مساندة التوجه الحالى لتطوير منظومة التدريب والذى يؤكد على أهمية أن تتحول منظومة التدريب من تدريب مبنى على العرض إلى تدريب مبنى على طلب السوق وموجه لبناء القدرات ويتسم باللامركزية والتوجه نحو المحافظات مع رفع كفاءة المدربين وإيجاد مراكز تدريب متميزة وورش تدريبية تخصصية وذلك وفقاً للمواصفات القياسية والدولية. وضمان استفادة المرأة من هذا التوجه من خلال تدريب الإناث على المهن التى يتطلبها سوق العمل خاصة فى ضوء أن التحدى فى التدريب لا يتمثل فى نسبة حصول الإناث على الفرص المتاحة وإنما فى مدى توافق محتوى التدريب مع الوظائف والمهن والمهارات التى يتطلبها سوق العمل بالنسبة للإناث.

■ مراعاة تفعيل جهود تطوير التعليم الفنى وضمان استفادة الفتيات من تلك الجهود لزيادة قدرتهن التنافسية. ويشمل ذلك استهداف مواجهة تكدس الفتيات فى التعليم الفنى التجارى وانصرافهن عن التعليم الصناعى، والاسترشاد بتجربة مبارك/كول لتطوير التعليم التجارى أسوة بجهود تطوير التعليم الفنى الصناعى والذى تركزت الاستفادة منه على الذكور فقط (حيث بلغت نسبة استفادة الإناث ١٢٪ فقط)* .

■ متابعة واقع ظروف العمل فى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المختلفة وتبنى سياسات نوعية تتجاوب مع طبيعة التحديات، ويشمل ذلك دعم واستمرار جهود وزارة الاستثمار فى توفير البيانات والمعلومات عن ظروف العمل فى عدد من القطاعات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير قاعدة البيانات العامة التى يوفرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحيث تتيح متابعة ظروف العمل فى الأنشطة والقطاعات المختلفة بالدولة.

إستهداف تحسين ظروف العمل بالقطاع الخاص ويشمل ذلك:

■ إستمرار ومتابعة الجهود الرامية إلى إرساء مفاهيم الحقوق المتوازنة لطرفى العملية الانتاجية.
تفعيل الدور الرقابى للدولة واتخاذ إجراءات حازمة لمواجهة الممارسات السلبية المرتبطة بعقود العمل والحقوق الأساسية للعامل خاصة فى التأمينات والأجازات.

* وثائق ندوة (رؤية مستقبليه لتعظيم دور خريجات التعليم الفنى فى سوق العمل) - المجلس القومى للمرأة ٢٠٠٣

■ زيادة التوعية والإعلام بتأثير ظروف العمل والاستثمار فى الثروة البشرية على الانتاجية وتحقيق الربح.

■ توسيع نسب مشاركة العمال، خاصة المرأة فى التنظيمات النقابية وزيادة وعى العمال بقوانين العمل الجديدة وحزمة الحقوق والواجبات.

■ تحفيز القطاع الخاص على تحسين ظروف العمل والإستثمار فى قوة العمل، ومراعاة الاحتياجات النوعية للمرأة من خلال اعتماد مجموعة من المؤشرات والمقومات المعترف بها عالمياً التي يتم بموجبها تقييم مدى استجابة مؤسسات الأعمال لتمكين النوع الاجتماعي وذلك في إطار مبادرة العدالة والحفاظ على حقوق المرأة في العمل، مع منح شهادة للتميز بشأن دمج النوع الاجتماعي على غرار نظام شهادات الأيزو العالمية.

■ المعاملة التفضيلية للمؤسسات التى تراعى البعد النوعى فى التعيين وتوفر ظروف العمل الملائمة وتلتزم بالممارسات السليمة، واعتماد واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدماج البعد النوعى فى معايير إرساء المناقصات واختيار الشركات الخاصة التى تتعاون مع مؤسسات الدولة.

■ مراجعة الإطار التشريعى والمؤسسى الذى يمكن من التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع، والنظر فى إمكانية إتاحة نفس المزايا للعاملين والعاملات فيما يخص أى مزايا نوعية مثل العمل لبعض الوقت وقواعد إنشاء الحضانات.

■ تشجيع توجه المشروعات الصغيرة إلى خدمات متنوعة (وجبات جاهزة، رعاية مسنين أو مرضى، ...) تستهدف تخفيف العبء المزدوج.

خاتمة:

ترتكز السياسات والإجراءات المقترحة فى هذه الورقة على التزام الحزب الوطنى وحكومته بمساندة شرائح المجتمع الأكثر احتياجاً تحقيقاً للعدالة والتنمية وتنطلق من رؤية الحزب لأهمية دور المرأة فى التنمية وإيمانه بمبدأ المواطنة الكاملة وأهمية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

إن برنامج تمكين الأسر الفقيرة والأولى بالرعاية يعكس التزام الحزب الوطنى المستمر ليس فقط بحماية الأسر الفقيرة وإنما بمساندتها لكسر حلقة الفقر والإندماج فى المجتمع ، ويتوجه هذا البرنامج، من خلال تفعيله علي المديين المتوسط والطويل نحو الأسرة، ليستجيب لإحتياجات المرأة المصرية، التى وضعت دائماً أسرتها على سلم أولوياتها وتحملت أعباءً متزايدة فى سبيل ذلك. كما يتميز هذا البرنامج باستهداف تحقيق استفادة شرائح عديدة من الإناث لم تكن تحصل على المساندة الملائمة من خلال البرامج العامة لمكافحة الفقر.

وفي إطار تنفيذ الالتزام الإنتخابي بمضاعفة عدد الأسر الحاصلة علي معاش الضمان الإختماعي، يسعي هذا البرنامج علي المدي القصير إلي توجية حزمة من المساعدات والخدمات الإجتماعية الإضافية لهذه الأسر إلي أن يمتد البرنامج لكافة الأسر المستهدفة.

إن الحزب الوطنى بتبنيه لهذا البرنامج ضمن منظومة السياسات الاجتماعية الجديدة يترجم الفكر الإصلاحى الجديد من خلال رؤية تنموية طموحة ومنهج جديد لضمان تحقيق الوجه الإنسانى للتنمية وتحسين مستويات معيشة الأسر الفقيرة.

وفى مجال المشاركة الاقتصادية وتحسين ظروف العمل، فإن تأكيد الحزب وحكومته على ضرورة تبنى حزمة من السياسات النوعية يأتى انعكاساً للأوضاع الحالية لمشاركة المرأة فى سوق العمل. ويدعو الحزب الوطنى إلى تبنى سياسات تراعى خصوصية أوضاع المرأة تحقيقاً لتكافؤ الفرص ومنع التمييز، حيث إن عدم مراعاة تلك الخصوصية يؤثر سلباً فى نوعية حياة المرأة وأداء الأسرة المصرية. كما يؤدى إلى عدم استفادة جهود التنمية من جميع القدرات البشرية لأفراد المجتمع.

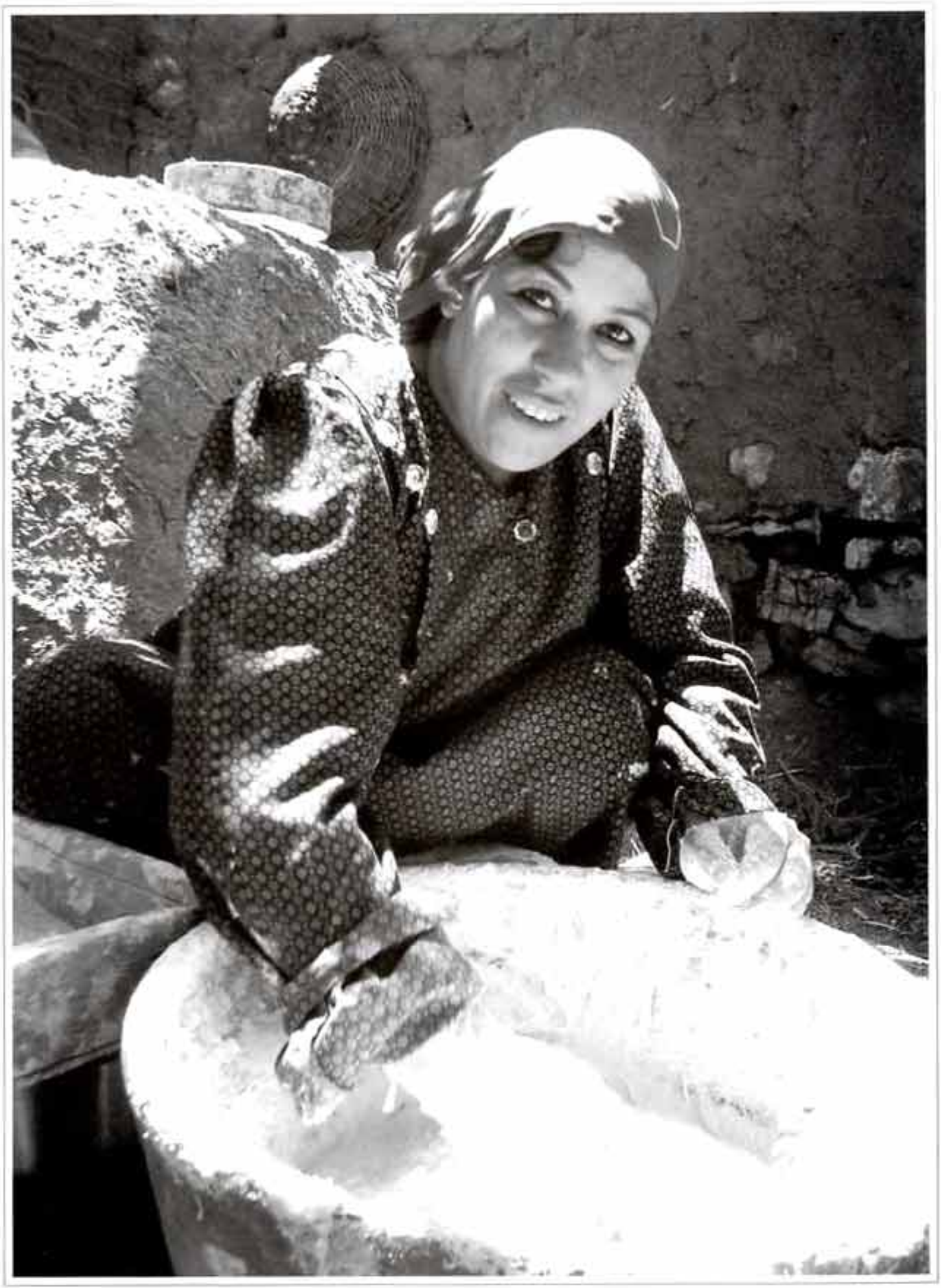

www.ndp.org.eg